الأمم المتحدة

A/AC.109/2013/L.13

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 March 2013
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن بورتوريكو

تقرير من إعداد مقرِّر اللجنة الخاصة، بشار الجعفري (الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – معلومات أساسية ٢

ألف – لمحة عامة ٢

باء – الوضع الدستوري والسياسي ٤

ثالثا – التطورات الأخيرة ١١

ألف – التطورات السياسية ١٢

باء – التطورات العسكرية ١٤

جيم – التطورات الاقتصادية ٢١

رابعا – الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة ٢١

ألف – لمحة عامة ٢١

باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة ٢١

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ٢٢

120413 030413 13-26426 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – اعتمدت اللجنة الخاصة، في جلستها السابعة المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مشروع القرار A/AC.109/2012/L.7 المتعلق بمسألة مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والمتخذ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ١١ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرِّر أن يقدم لها تقريرا عن تنفيذ القرار. وقد أعدّ المقرر هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدّها المقرر والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا – معلومات أساسية

ألف – لمحة عامة

٢ – تقع بورتوريكو في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي، وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحتها ٩٥٩ ٨ كيلومترا مربعا تشمل الجزر الصغيرة المجاورة لها، وهي بييكيس وكوليبرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع سلسلة الجبال الممتدة على طول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨ ١ مترا.

٣ – وفي شهر تموز/يوليه ٢٠١٠، كان عدد سكان بورتوريكو يقدر بـ ٧٠٢ ٩٧٨ ٣ نسمة[(١)]، يتكلم معظمهم اللغة الإسبانية، كما أن عددا معيّنا منهم يتكلمون الإنكليزية أيضا. ووفقا لتقديرات التعداد الذي أجرته الولايات المتحدة الأمريكية، كانت نسبة النمو السكاني في بورتوريكو في عام ٢٠٠٩ أقل من ٠,٣ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، انخفض مجموع عدد السكان بنسبة ٢,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠، ويعزى ذلك إلى الهجرة وتراجع معدلات المواليد. وأغلبية الأشخاص الذين يغادرون الجزيرة اليوم من شباب المهنيين، أي أن بورتوريكو تشهد هجرة ذوي الكفاءات من أبنائها. ووفقا لمعلومات مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة، فإن عدد البورتوريكيين الذين استقروا في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ بلغ ٥٨٥ ٣٥٩ نسمة؛ وكان هذا العدد نحو ٠٠٠ ٤٩١ نسمة في الثمانينات من القرن الماضي وبلغ نصف المليون تقريبا في عقدي الخمسينات والستينات.

(١) انظر بورتوريكو في نشرة (CIA Factbook) على موقع وكالة الاستخبارات المركزية: www.cia.gov/cia/publications/factbook.

ويعيش في الولايات المتحدة حاليا نحو ٤,٦ ملايين بورتوريكي، أي أكثر من سكان الجزيرة بنحو ٠٠٠ ٦٢٠ نسمة.

٤ - وتحوّل طابع السكان في الجزيرة خلال العقود الستة الماضية من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري/صناعي، وتباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع وزاد عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة زيادة هائلة.

٥ - ويُمنح الأشخاص المولودون في بورتوريكو جنسية الولايات المتحدة دون أن يكون لهم حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين فيها. وإضافة إلى ذلك، أقرت المحكمة العليا لبورتوريكو في قرار صادر عنها بوجود الجنسية البورتوريكية. وتصدق إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو على التجنس بهذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين طلبها عن طريق إجراءات وضعتها الإدارة.

٦ - ويتمثل الجانب الرئيسي الذي تختلف فيه مواقف الأحزاب السياسية الكبرى في الإقليم في الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، وجميعها غير راض عن الوضع الراهن. فالحزب الشعبي الديمقراطي [Partido Popular Democrático] يؤيد تعزيز وضعها الحالي في إطار الكمنولث بحيث لا تكون إقليما تابعا ولا مستعمرة؛ ويعني الإقليم غير التابع أنه لم يعد خاضعا لأحكام البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة. ويحتفظ سكان بورتوريكو بجنسية الولايات المتحدة، بينما تُمنح بورتوريكو سلطة حكومية أكبر في إدارة شؤونها الخاصة ومزيدا من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. ويحبذ الحزب التقدمي الجديد [*Partido Nuevo Progresista*] الاندماج الكامل لبورتوريكو كولاية في الولايات المتحدة. ولا يزال الحزب الشعبي الديمقراطي يتمتع بتأييد يتجاوز بشكل طفيف التأييد الذي يتمتع به الحزب التقدمي الجديد. ويؤيد الحزب الثالث، حزب استقلال بورتوريكو [*Partido Independista Puertorriqueño*]، استقلال الجزيرة. وهناك بعض المجموعات والمنظمات المناصرة للاستقلال التي لا تشارك في الانتخابات لأنها تعتبر أن الانتخابات في ظل الاستعمار لا تمثِّل عملية ديمقراطية حقيقية، في حين أن بعضها الآخر يصوّت لأغراض استراتيجية، فيؤيد مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي لشغل منصب الحاكم بغية منع وصول مؤيدي تحوّل بورتوريكو إلى ولاية إلى السلطة.

٧ - وسُجّل لدى اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو تنظيمان جديدان، هما حزب العمال الشعبي [*Partido del Pueblo Trabajador*] وحركة الوحدة من أجل السيادة [*Movimiento Unión Soberanista*]، وشاركا في انتخابات ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لكنهما لم يحققا نتائج تذكر. وهما بصدد إعداد برنامجين يؤكدان على تحسين

الأحوال الاجتماعية وظروف العمل في بورتوريكو وحماية البيئة، فيما تؤكد حركة الوحدة أيضا على أهمية السيادة الوطنية وإنشاء جمعية دستورية وفقا للقانون الدولي من أجل معالجة مسألة وضع الإقليم.

باء – الوضع الدستوري والسياسي

٨ – تتمتع بورتوريكو حاليا بوضع الكمنولث مع الولايات المتحدة. ويرد وصف مفصّل لدستور كمنولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير مقرر اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) وجمعية تشريعية تتكون من مجلسين، هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضوا) ومجلس النواب (٥١ عضوا) ينتخبهم السكان البالغون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة؛ (ج) ومحكمة عليا ومحاكم أدنى. والولاية القضائية للمحاكم الاتحادية للولايات المتحدة تشمل بورتوريكو. ويمثِّل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوّض مقيم، وهو عضو في مجلس نواب الولايات المتحدة بدون الحق في التصويت فيه، إنما له هذا الحق في أي من اللجان التي ينضم إلى عضويتها.

٩ – وفي بورتوريكو نظامان قضائيان هما: نظام محاكم بورتوريكو ونظام المحاكم المحلية للولايات المتحدة الذي ينطبق في بورتوريكو. ويعمل هذا النظام الأخير في بورتوريكو بولاية قضائية محدودة النطاق ولا يمكن اللجوء إليه إلاّ بالنسبة للقضايا المشمولة بقانون الولايات المتحدة الاتحادي أو القضايا التي تتنوع فيها جنسيات الأشخاص المعنيين، أي حينما يرفع مواطن من دولة ما دعوى ضد مواطن من دولة أخرى. والقضايا التي لها علاقة بالقانون الاتحادي المرفوعة أمام المحكمة العليا لبورتوريكو يمكن أن تُستأنف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وتبت محاكم دائرة الاستئناف الأولى للولايات المتحدة في القضايا المستأنفة من المحكمة الأمريكية المحلية لبورتوريكو التي تشكل محكمة ابتدائية.

١٠ – وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، لم يطرأ أي تغيير على سلطة كونغرس الولايات المتحدة على بورتوريكو. فلدى هذا الكونغرس سلطات كاملة على بورتوريكو، تشمل مسائل الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية وغيرها، بينما لدى الجزيرة سلطة محلية على مجالات محددة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة سارية من خلال قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. والولايات المتحدة مسؤولة أيضا عن الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو

إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، غير أن هذه التغييرات لم تعتمد. وفي عام ١٩٥٩، رُفعت إلى الكونغرس ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي منها.

١١ - وأجري في عام ١٩٩٣ استفتاء عام بشأن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات الاستفتاء الذي أجري في عام ١٩٦٧، وأسفر عن النتائج التالية: أيّد ٤٨,٤ في المائة الوضع الراهن (الكمنولث)، وصوّت ٤٦,٢ في المائة لصالح تحوُّل بورتوريكو إلى ولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وبعد صدور هذه النتائج وطلب التوضيح الذي قدمته الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة، ردّ الكونغرس بأن التعريف يتضمن تطلعات غير قابلة للتطبيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). وبعد ذلك، قررت الجمعية التشريعية إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨.

١٢ - وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح خيار ''لا شيء مما تقدم''؛ وهو خيار أدرج بناء على قرار أصدرته المحكمة بناء على طلب الحزب الشعبي الديمقراطي؛ و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية؛ و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال؛ و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكمنولث. وقسّم مؤيدو الاستقلال أنفسهم لدى إجراء الاستفتاء فصوّتوا أيضا لصالح خيار ''لا شيء مما تقدم''، وذلك رفضا منهم لما اعتبروه عملية غير ديمقراطية. وتشكك بعض الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني على نحو متزايد في صلاحية الاستفتاءات التي لا تكون الحكومة الأمريكية ملزَمة فيها بقبول النتائج، وكذلك في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الحقيقية في منح وضع ولاية لبورتوريكو. ويدعو العديد إلى إجراء عملية لتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في هذا الصدد.

١٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، نُظّم اقتراع صوت فيه ٨٤ في المائة من الناخبين لصالح إنشاء هيئة تشريعية لبورتوريكو ذات مجلس واحد. ورغم أن ٢٢ في المائة فقط من الناخبين المسجلين شاركوا في ذلك الاستفتاء، أدت النتائج إلى بدء عملية تَقرّر بموجبها تنظيم استفتاء آخر في عام ٢٠٠٧ يمكن من خلاله تعديل دستور بورتوريكو وإقامة نظام ذي مجلس واحد في عام ٢٠٠٩. لكن لمحكمة العليا لبورتوريكو قضت في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بأنه ليس بمقدورها إرغام الجمعية التشريعية على الشروع في عملية تعديل دستوري من أجل إقامة نظام تشريعي بمجلس واحد.

١٤ - وبعد استفتاء عام ١٩٩٨، قام رئيس الولايات المتحدة حينها، وليام ج. كلينتون بتشكيل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قام الرئيس جورج و. بوش بتعيين الأعضاء الستة عشرة في فرقة العمل، وعدّل في الوقت نفسه الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون، فأصبح مطلوبا من فرقة العمل تقديم تقرير عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة.

١٥ - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أنه على الرغم من أن الوضع الحالي للإقليم قد يستمر طالما أراد ذلك الكونغرس، فإن دستور الولايات المتحدة لا يعترف إلاّ بخيارين اثنين فقط غير خيار الإقليم، هما وضع الولاية في إطار الولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وخلصت فرقة العمل إلى أن بورتوريكو تنتمي إلى الولايات المتحدة، لكنها ليست جزءا منها. وارتأت فرقة العمل اعتماد عملية من مرحلتين لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو. فأوصت أولا بإجراء ''استفتاء شعبي توافق عليه الحكومة الاتحادية'' خلال عام ٢٠٠٦ للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو ''يرغب في البقاء كإقليم تابع للولايات المتحدة خاضع لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقا دستوريا عمليا للحصول على وضع دائم كإقليم غير تابع للولايات المتحدة''. ثم أوصت بأنه ينبغي، إذا اختار الناخبون تغيير وضع الجزيرة الراهن كإقليم تابع للولايات المتحدة، إجراء استفتاء آخر يتيح لهم فرصة الاختيار بين الاندماج كولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال. وأوصت بأنه ينبغي، إذا قرر الناخبون الاحتفاظ بالوضع الحالي، إجراء استفتاءات عامة دورية من أجل ''إبقاء الكونغرس على علم برغبات الشعب''.

١٦ - ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قبل صدور تقرير فرقة العمل لعام ٢٠٠٥ وبعد أن صدر، شكّك البعض فيما إذا كان وضع بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣ عقب اعتماد دستور بورتوريكو، والتي طلبوا فيها شطب اسم هذا البلد من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكانت الولايات المتحدة قد ذكرت، في طلبها الرسمي الموجه إلى الأمم المتحدة، أن الكونغرس منح بورتوريكو حرية إدارة شؤونها الداخلية شريطة أن تتقيد بالقانون الاتحادي وبدستور الولايات المتحدة.

١٧ - وقبل تقديم هذا الطلب، أشار ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شفويا إلى أنه يلزم الحصول على موافقة بورتوريكو والولايات المتحدة لتغيير طبيعة العلاقة القائمة بينهما. وبصرف النظر عن هذا التصريح، خلصت وزارة العدل في عام ١٩٥٩ إلى أن بورتوريكو ما زالت إقليما يخضع بشكل تام لسلطة الكونغرس بموجب الحكم المتعلق

بالأقاليم الوارد في دستور الولايات المتحدة. وترى مجموعة عريضة من الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني في بورتوريكو التي شاركت في جلسات استماع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو أن عملية استشارة سكان بورتوريكو بخصوص مسألة وضع الإقليم يجب أن تتم وفقا للقانون الدولي، وقرار الأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥)، والقرارات المتعلقة ببورتوريكو التي اعتمدتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ عام ١٩٧٣.

١٨ - وأعاد مجلس نواب الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٧ فتح باب النظر في مسألة الوضع السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الجزر التابعة للجنة الموارد الطبيعية مشروعي قانونين الهدف منهما تسوية مسألة وضع بورتوريكو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عُقدت جلسات استماع للنظر في هذين النهجين.

١٩ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عُرض ''قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٧'' (H.R.900). وينص مشروع القانون، في جملة أمور، على ما يلي:

> ''تقوم اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو بإجراء استفتاء عام في بورتوريكو خلال الدورة ١١١ للكونغرس، لكن في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وينبغي أن تتيح بطاقة الاقتراع للناخبين اختيار أحد الخيارين التاليين فقط: (١) ينبغي لبورتوريكو أن تبقى، كما هي حاليا، إقليما تابعا للولايات المتحدة كما يحدده دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية وسياساتها؛ (٢) ينبغي لبورتوريكو أن تسلك الدرب الذي يفضي بها إلى امتلاك وضع دائم من الناحية الدستورية لا تكون فيه إقليما تابعا''.

٢٠ - وعُرض قانون ثان، هو قانون تقرير مصير بورتوريكو لعام ٢٠٠٧ (H.R.1230) في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، يعترف بحق شعب بورتوريكو في الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري يمارس الشعب من خلاله حقه الطبيعي في تقرير المصير، وفي إنشاء آلية لنظر الكونغرس في ذلك القرار. وتعد الجمعية الدستورية آلية إجرائية لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو بدأت تحظى بالتأييد في السنوات الأخيرة في الجزيرة. وهذه الآلية تدعمها نقابة المحامين البورتوريكيين، وتشير إليها قرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو. ولم يتم التصويت على مشروع القانون المذكور حتى نهاية دورات الكونغرس للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٢١ - وأصدرت فرقة العمل الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تقريرها الثاني عن مسألة وضع بورتوريكو. وفي هذا التقرير، خلصت فرقة العمل مرة أخرى إلى أن دستور

الولايات المتحدة لا ينص إلاّ على خيارين، وأعادت تأكيد التوصيات الثلاث التي تقدمت بها في تقريرها لعام ٢٠٠٥.

٢٢ - وذكرت الصحافة في بورتوريكو على نطاق واسع أن رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، وجّه رسالة في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى الحاكم الجديد لبورتوريكو، لويس فورتونيو، أكّد فيها من جديد أنه سيحاول حل القضية الاستعمارية لبورتوريكو خلال فترة رئاسته الأولى. غير أن الرئيس أوباما لم يذكر بورتوريكو، كما كان يتوقع بعض المراقبين، حتى في خطابه عن حالة الاتحاد بعد تنصيبه لفترة ولاية ثانية.

٢٣ - وعقدت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو، كما شكّلتها إدارة الرئيس أوباما، أول اجتماع لها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ووسّعت نطاق تركيزها ليشمل المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لبورتوريكو. ووقّع الرئيس أوباما في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمراً تنفيذيا ينص على الحفاظ على المهمة الأصلية لفرقة العمل ويطلب إليها إسداء المشورة للرئيس وللكونغرس بشأن السياسات التي من شأنها تشجيع إيجاد فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والتنمية الاقتصادية للجزر، وتقديم توصيات بشأنها. وتضم فرقة العمل أعضاء معيّنين من جانب كل عضو من أعضاء إدارة الرئيس والرئيسين المشاركين للفريق الرئاسي المشترك بين الوكالات المعني ببورتوريكو.

٢٤ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت فرقة العمل جلسات استماع في سان خوان. واتضح من الشهادات وجود توافق في الرأي على وجوب أن تعالج فرقة العمل أولا وقبل كل شيء مسألة وضع بورتوريكو. كما نوقشت في جلسات الاستماع على نطاق واسع، إمكانية تصرف الجمعية الدستورية كآلية لتقرير الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل. واعتُرض على إدخال تغييرات في جدول أعمال فرقة العمل، بحجة أنه من قبيل التناقض التحدث عن التنمية الاقتصادية في ظل النموذج الاستعماري. ويتضمن التقرير الثالث لفرقة العمل، الصادر في ١٦ آذار/ مارس ٢٠١١، استعراضا للعلاقة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو ومسألة وضع الإقليم، وموجزا تنفيذيا عن وضعه وتنميته الاقتصادية، وتوصيات بشأن بييكيس، ووصفا للخطوات المقبلة لفرقة العمل التي تشمل التنفيذ وتلقي التقارير من أعضاء الفرقة بشأن مدى أخذ وكالات الولايات المتحدة بالتوصيات المقدمة، وعقد اجتماعي قمة على الأقل في بورتوريكو في السنتين المقبلتين يركزان على كلٍ من المجالات المواضيعية على حدة.

٢٥ - ويتمثل الجزء الأكبر من المادة المتعلقة بوضع الإقليم في توصيات من أجل عملية عاجلة لاتخاذ القرار بشأن مسألة وضع الإقليم بحيث يتمكّن سكانه من الإعراب عن إرادتهم بخصوص خيارات الوضع، ويتسنى اتخاذ إجراء بحلول نهاية عام ٢٠١٣ أو بعده. أما التوصيات المتعلقة بخيارات الوضع فمفادها أن هذه الخيارات يجب أن تكون جائزة وفقا لدستور الولايات المتحدة وتتمثل في اكتساب وضع الولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر، أو اكتساب وضع الدولة المرتبطة ارتباطا حرا (في إطار كمنولث). ويتضمن التقرير وصفا لكل واحد من هذه الخيارات. وتذكر فرقة العمل تحديدا أن لكونغرس الولايات المتحدة الصلاحية النهائية بخصوص قبول انضمام الولايات؛ وأن الاستقلال التام ينطوي على عملية تحول يشمل المسائل المتعلقة بالجنسية، وتوصي الفرقة بإقرار جنسية الولايات المتحدة لسكان بورتوريكو الحاملين لها وقت أي انتقال إلى وضع الاستقلال. وتذكر فرقة العمل أنه في إطار خيار الكمنولث تظل بورتوريكو، كما هي حاليا، خاضعة لأحكام البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة، بالرغم من أن استقلالها الذاتي السياسي المحلي لن يُنتقص ولن تتهدده أي مخاطر. وتضيف أن المقترحات المتعلقة بتعزيز وضع الكمنولث (كمنولث مع صلاحيات أكبر) تظل إشكالية لأن اعتبار رضا الطرفين هو اعتبار يمكن للكونغرس في المستقبل أن يختار تغييره أحاديا.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، تشير فرقة العمل إلى أنها ''تفضل ولو بهامش ضئيل'' إجراء استفتاءين عامَيْن يصوت فيهما سكان بورتوريكو أولا للإعراب عن تفضيلهم إما لتحول الإقليم إلى جزء من الولايات المتحدة عن طريق وضع الولاية أو الكمنولث؛ أو لتحوله إلى كيان مستقل عن طريق الاستقلال أو الارتباط الحر. ثم يُجرى استفتاء عام ثان لاختيار واحد من الخيارين اللذين تحددا نتيجة للاستفتاء الأول. فإذا اختير الاستقلال، أُجري اقتراع ثان للاختيار بين الاستقلال التام والارتباط الحر. وبخصوص بييكيس، توصي فرقة العمل بتدابير للتعجيل بتنظيفها، وبتشجيع النمو المستدام، وتحسين نوعية الرعاية الصحية لسكانها وحماية ''موسكيتو باي''، وهو خليج في بييكيس معروف بظاهرة الضياء الأحيائي.

٢٧ - وتراوحت ردود الفعل على آخر تقرير لفرقة العمل بشأن التوصيات الخاصة بوضع الإقليم، حسبما غطتها الصحافة في بورتوريكو، بين الترحيب من جانب المؤيدين لخيار الولاية، وبيانات المعارضين الداعين إلى تطبيق القانون الدولي على حالة بورتوريكو وبيانات من ذكروا أن تفضيل فرقة العمل بهامش ضئيل لإجراء استفتاءين يرجح الكفة لفائدة خيار التحول إلى ولاية. وكانت الحجة التي سيقت تأييدا للموقف الأخير أنه في حالة اختيار بقاء الإقليم جزءا من الولايات المتحدة، سينقسم مؤيدو خيار الدولة المرتبطة ارتباطا حرا في الاستفتاء العام الثاني بسبب خيار الارتباط الحر الذي أضيف.

٢٨ - وكان هناك رد فعل آخر مفاده أن التوصيات المستفيضة الواردة في التقرير بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو مرتبطة بمسألة وضع الإقليم، وخاصة بعملية تشاور بشأن الوضع اعتُبرت مؤيدة لوضع الولاية، ذلك أن التوصيات المتعلقة باقتصاد بورتوريكو تتجه إلى زيادة إدماج الإقليم في الولايات المتحدة بزيادة المراقبة التي تمارسها الوكالات الاتحادية للولايات المتحدة، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والأمن ونظام العدالة والاتصالات والطاقة، وهي مجالات تتناولها التوصيات. واستنادا إلى زيادة الاندماج هذه في الولايات المتحدة، فإن اختيار سكان بورتوريكو لوضع الكمنولث في المستقبل لن يكون نفس وضع الكمنولث الموجود حاليا، وإنما سيتسم باندماج أكبر في الولايات المتحدة بدون أن يكون الإقليم جزءا منها.

٢٩ - وجرى استفتاء - هو الرابع في الـ ٤٥ عاما الماضية - في بورتوريكو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في نفس اليوم الذي أُجريت فيه انتخابات حاكم الإقليم والانتخابات البلدية في بورتوريكو؛ وأيضا في نفس اليوم الذي أُجريت فيه الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وشارك في الاستفتاء حوالي ٨٠ في المائة من الناخبين في الجزيرة.

٣٠ - وطُرح على ناخبي بورتوريكو سؤالان: (أ) ما إذا كانوا يوافقون على الحفاظ على وضع بورتوريكو باعتباره إقليما (في إطار نظام كمنولث: نعم أو لا)؛ و (ب) تحديد الوضع السياسي الذي يفضلونه من بين ثلاثة احتمالات: الولاية أو الاستقلال أو ''الكمنولث السيادي''، وهو نوع من الكمنولث لا يؤيده الحزب الشعبي الديمقراطي. وصوّت ٩١٠ ٩٧٠ أفراد (أو ٥٤,٠٠ في المائة) بـ ''لا'' على السؤال الأول، معربين عن معارضتهم للحفاظ على الوضع السياسي الراهن، وصوّت ٠٧٧ ٨٢٨ فردا (أو ٤٦,٠٠ في المائة) بـ ''نعم'' للحفاظ على الوضع السياسي الراهن. واختار خيار الولاية ١٩١ ٨٣٤ فردا (أو ٦١,١٦ في المائة) من الذين صوتوا على السؤال الثاني؛ واختار الارتباط الحر ٧٦٨ ٤٥٤ فردا (أو ٣٣,٣٤ في المائة)، واختار الاستقلال ٨٩٥ ٧٤ فردا (٥,٤٩ في المائة). ويرى البعض، من ناحية، أن النتيجة المذكورة أعلاه تعكس انتصارا واضحا لخيار الولاية، وأنه لا ينبغي أن تؤخذ بطاقات التصويت البيضاء في الاعتبار. غير أن ٢٦ في المائة من الناخبين لم يجيبوا على السؤال الثاني، ويبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن أولئك الناخبين لا يفضلون خيار الولاية. ولذلك، يرى البعض أنه عندما تؤخذ بطاقات التصويت البيضاء/أصوات الاحتجاج في الاعتبار، فإن الأغلبية المطلقة (٥٥ في المائة) هي في الواقع ضد خيار الولاية. وبناء على النتائج المذكورة أعلاه، يبدو أن البورتوريكيين رفضوا وضع حكومة الكمنولث الحالي ولكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن صيغة بديلة.

٣١ - ووجدت بورتوريكو في الاستفتاء، بدلا من ذلك، فرصة لتحسين المستقبل الاقتصادي للجزيرة، أو فرصة للتخلص من مخلفات ماضيها الاستعماري، أو حيلة من الحاكم للفوز بفترة ثانية. وقبل الاستفتاء، قام عضو مجلس الشيوخ، السناتور أليخاندرو غارسيا باديا، رئيس الحزب الشعبي الديمقراطي، الذي كان ينافس لويس فورتونيو أيضا على منصب الحاكم، بمساواة الارتباط الحر بالاستقلال، ودعا مؤيدي الحزب للتصويت بنَعم على السؤال الأول من أجل الحفاظ على الوضع السياسي الراهن، وعدم الإجابة على الجزء الثاني من بطاقة الاقتراع لأن بديلهم المفضل (الكمنولث المعزز) لم يدرج كخيار محدد. وأعربت بعض المجموعات المنادية بالاستقلال أيضا عن تأييدها لمقاطعة الاستفتاء. ومع ذلك، أيد أعضاء آخرون من الحزب الشعبي الديمقراطي صراحة خيار الارتباط الحر ذي السيادة الذي وصفته بطاقة الاقتراع بأنه ''ارتباط سياسي طوعي حر، توافق الولايات المتحدة وبورتوريكو على شروطه المحددة''. ويزعم مؤيدو خيار الولاية والمنادون بالاستقلال أن الخلاف ناشئ من أن الأمر يرجع إلى كونغرس الولايات المتحدة في نهاية المطاف فيما يتعلق بتقديم تعاريف لتلك البدائل يراها مقبولة. وفي واشنطن، كانت الردود على استفتاء عام ٢٠١٣ مختلفة. وردّد بعض أعضاء كونغرس الولايات المتحدة، في تفسيرهم للنتائج، التفسير الشائع في الجزيرة.

٣٢ - وأعلن محافظ الحزب الشعبي الديمقراطي، أليخاندرو غارسيا باديا، علنا أنه ما لم يتخذ كونغرس الولايات المتحدة إجراء بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو خلال عام ٢٠١٣، سيطرح الحزب مشروع قانون للإعلان عن جمعية تأسيسية، وهو مشروع أعده عضو مجلس النواب البورتوريكي، لويس فيغا راموس من الحزب الشعبي الديمقراطي (مشروع القانون ٢١٠، المقدم في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

٣٣ - على النحو المبيّن في التقارير السابقة، أثيرت في السنوات الأخيرة أمام اللجنة الخاصة، إلى جانب المسائل السياسية العامة، ثلاث قضايا محددة باعتبارها قضايا ناشئة عن الوضع السياسي لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بييكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أدينوا بتهم تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أثيرت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

٣٤ - وطيلة مدة ولاية حكومة بورتوريكو المنتخبة في عام ٢٠٠٨، نشرت الصحف الرئيسية في الجزيرة تقارير عن تعصبها تجاه آراء الأقلية وعن انتهاكات للحريات المدنية. ونشرت تلك الصحف منذ عام ٢٠١٠ تقارير عن انتهاكات الشرطة للطابع الإلزامي للعضوية في نقابة المحامين البورتوريكيين، وهي منظمة مدافعة عن الحقوق المدنية أُسست منذ أكثر من ١٤٠ سنة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدرت وزارة العدل في الولايات المتحدة تقريرا[٢] أُعرب فيه عن القلق إزاء استخدام شرطة بورتوريكو القوة بشكل مفرط، على سبيل المثال ضد الطلاب المضربين. وخلص التقرير إلى أن الشرطة انتهكت الحقوق المدنية لقطاعات عريضة من السكان. وأشار التقرير أيضا إلى حالات الفساد في صفوف الشرطة. وفي أيلول/سبتمبر، أصدر مكتب النائب العام في الولايات المتحدة تقريرا أشار فيه إلى أن بورتوريكو تفوقت على جميع المناطق القضائية في الولايات المتحدة في عدد أحكام الإدانة في قضايا الفساد العام (١٣٠ إدانة) في عام ٢٠١١.

٣٥ - ونُصّب حاكم بورتوريكو الجديد، أليخاندرو غارسيا باديا من الحزب الديمقراطي الشعبي، في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عقب فوزه بفارق بسيط في الانتخابات التي أجريت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. فقد فاز بنسبة ٤٧,٨ في المائة مقابل ٤٧ في المائة للسيد فورتونيو. وبعد ثماني سنوات قضاها الحزب الديمقراطي الشعبي في مقاعد الأقلية، أصبح يسيطر الآن على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٤.

٣٦ - وشددت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الإعلان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الأول المنعقد في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، على أن بورتوريكو جزء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأنها تعتبر بورتوريكو مسألة تهم الجماعة في ضوء القرارات المتعلقة ببورتوريكو التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

٣٧ - وقد تناولت التقارير السابقة أيضا قضية البورتوريكيين الذين اتهموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة وسجنوا في الولايات المتحدة لمدة تزيد على ٣٠ عاما. وجوهر القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار السنين تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساسا، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم طويلة لا تتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كلينتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قبِل العرض ١١ سجينا من أصل ١٥ سجينا، وقبل سجين آخر اتفاقا يُخلى بمقتضاه سبيله في غضون

(٢) انظر www.justice.gov/crt/about/spl/pr.php.

خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٢، أُطلق سراح سجينين آخرين من أصل السجناء الـ ١٥ بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد القبض على أحد هذين السجينين، وهو أنطونيو كاماتشو نيغرون، في آب/أغسطس ٢٠٠٦. ومن بين السجينين المتبقيين، أُطلق سراح كارلوس ألبرتو توريس بموجب إفراج مشروط في تموز/يوليه ٢٠١٠، فيما رُفض في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ طلب الإفراج المشروط عن أوسكار لوبيس ريبيرا (البالغ من العمر الآن ٧٠ عاما) الذي ما زال محتجزا في سجن اتحادي بولاية إنديانا. وقد رُفض الطعن الذي قدمه السجين في هذا القرار. وتواصلت الحملات، لا سيما تلك التي تنادي بإطلاق سراح أوسكار لوبيز ريبيرا. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بدأ الناشط البورتوريكي تيتو كاياك رحلة فردية من مرحلتين في أعالي البحار، من سيوداد بوليبار بفترويلا إلى سان خوان ببورتوريكو، ثم من سان خوان ببورتوريكو إلى واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة، وذلك للاحتجاج على حبس الولايات المتحدة للسجين السياسي البورتوريكي أوسكار لوبيس ريبيرا. ويذكر أن أوسكار لوبيس ريبيرا من بين السجناء السياسيين الأطول احتجازا في تاريخ بورتوريكو وفي العالم. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، نشرت صحيفة إلنويفو ديا (El Nuevo Día)، وهي اليومية الأكثر تداولا في بورتوريكو، مقالا افتتاحيا تدعو فيه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما لإصدار عفو عن أوسكار لوبيس ريبيرا، وكُرس له أيضا مؤتمر دولي بشأن حقوق الإنسان، عقد في سان خوان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وكشفت فيه معلومات عن قضيته.

٣٨ - وقدمت شبكة بوريكوا الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان التماسا إلى الرئيس أوباما لإصدار أمر تنفيذي بالعفو تحثه فيه على ممارسة سلطة العفو المخولة إليه دستوريا لتخفيف العقوبة المفروضة على أوسكار لوبيس ريبيرا من ٧٠ عاما إلى مدة العقوبة التي أمضاها في السجن والإفراج عنه، منوهة بأن المتهم سيكون قد أمضى في سجون الولايات المتحدة ٣١ عاما بحلول أيار/مايو ٢٠١٣.

٣٩ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أطلق سراح أبيلينو غونزاليس كلاوديو، الذي اعتُقل في آذار/مارس ٢٠٠٨. وحُكم مؤخرا على أخيه نوربرتو غونزاليس كلاوديو، الذي اعتُقل في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، بالسجن لمدة خمس سنوات في أحد سجون الولايات المتحدة بينما تتصاعد الحملة المنادية بإطلاق سراحه لاعتلال صحته.

٤٠ - ووفقا لوسائط الإعلام البورتوريكية، وكما يظهر في القرارات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو، هناك توافق آراء بين البورتوريكيين

على تأييد إطلاق سراح السجناء في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل الاستقلال. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، اعتمد مجلس الشيوخ في بورتوريكو قرارا مؤيدا لإطلاق سراح السجناء.

٤١ - وتوفيت في ١ آب/أغسطس ٢٠١١ لوليتا ليبرون، التي ظلت حبيسة سجون الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٩ لأعمال نفذتها تأييدا للاستقلال.

٤٢ - وتناول تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3، الفقرة ٢٣) بالتفصيل مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بارتكاب جرائم رغم أن عقوبة الإعدام ملغاة في بورتوريكو. وأشارت صحيفة النيويورك تايمز في افتتاحية نشرتها في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى إلغاء عقوبة الإعدام في بورتوريكو، ودعت النائب العام في الولايات المتحدة إلى السعي لإصدار حكم بالسجن مدى الحياة في قضية الولايات المتحدة ضد لاشون كاسي، المذكورة في الوثيقة A/AC.109/2012 / L.13. وفي الوقت الحاضر، هناك قضية أخرى صدر فيها حكم بعقوبة الإعدام في بورتوريكو، وذلك بحق ألكسيس كانديلاريا. ووفقا لتقرير منسق التحالف البورتوريكي لمناهضة عقوبة الإعدام، إدغاردو رومان، يهدف المدعي العام الاتحادي في بورتوريكو إلى الفوز بأول إدانة بعقوبة الإعدام في بورتوريكو. وتسفر حالات عقوبة الإعدام المصدقة في بورتوريكو عن أحد أعلى المعدلات للفرد مقارنة بأي ولاية أو إقليم داخل الولايات المتحدة.

باء - التطورات العسكرية

٤٣ - ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في تقارير سابقة، تحتل موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للقوات البحرية للولايات المتحدة. فقام سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة، علاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي اضطلع بها في بورتوريكو من عام ١٩٤١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٣، بعمليات في جزيرة بييكيس التي يبلغ عدد سكانها أقل بقليل من ١٠ ٠٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد استُخدمت الجزيرة مسرحا للتدريبات على الدعم المدفعي البحري وعلى إطلاق النار من الجو نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل عن المناورات العسكرية التي أجريت في جزيرة بييكيس خلال الفترة التي كانت فيها البحرية تحتل جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات ودعاوى في التقارير السابقة للجنة الخاصة. وجاء في بيان صحفي صدر عقب وقف العمليات العسكرية أن إدارة البحرية ما زالت تتولى مسؤولية تنظيف البيئة في المنطقة، وستقوم بهدم جميع المنشآت والهياكل وإزالتها من المنطقة.

٤٤ - وعقب انسحاب سلاح البحرية من بييكيس، ظلت ثلاث مسائل ذات صلة بالموضوع في حاجة إلى إيضاح، وهي: (أ) تنمية بييكيس في المستقبل وتنظيف بيئتها؛ (ب) الاستنتاجات النهائية المتعلقة بآثار المناورات العسكرية على صحة سكان بييكيس؛ (ج) مصير محطة روزفلت رودز البحرية التابعة للولايات المتحدة والمقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية. ويمكن الاطلاع على معلومات عن الخطط السابقة للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية لبييكيس في الوثيقة A/AC.109/2010/L.4.

٤٥ - ووردت تقارير عن حصول مضاربات على الأراضي والملكية في جزيرة بييكيس، ووجهت دعوات إلى الكيانات التي تعمل على تنظيف هذه الجزيرة وتنميتها لأخذ آراء السكان المحليين في الاعتبار. وأصبحت مسائل الصحة ووسائل النقل بين جزيرة بورتوريكو الرئيسية وبييكيس وكوليبرا مشكلة كبيرة جدا بالنسبة لسكان الجزر أدت إلى احتجاجات هناك. وتشمل مشاكل الصحة نقص الأدوية وخدمات التصوير بالأشعة السينية ومشاكل متعلقة بغرف الولادة بالمستشفيات[٣].

٤٦ - وقد قُسمت جزيرة بييكيس إلى أجزاء لغرض تنفيذ عمليات التنظيف، فأسندت مسؤولية جزء من القسم الشرقي إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية بالولايات المتحدة ليصبح جزءا من المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بييكيس. وكان سلاح بحرية الولايات المتحدة يدير نحو ٦٠٠ ١٤ فدان في الجزء الشرقي من بييكيس، ويستخدم تلك المنطقة للتدريب على العمليات البرمائية والقيام بمناورات إطلاق النيران من الجو نحو الأرض. وتأكد وجود ذخائر غير منفجرة وبقايا ذخائر منفجرة تحتوي على مواد خطرة هناك وفي المياه المجاورة. وأشارت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة أيضا إلى أن المواد الخطرة المرتبطة بالمتفجرات التي قد تكون موجودة في بييكيس تشمل مادة تي إن تي (TNT) والنابالم واليورانيوم المستنفد والزئبق والرصاص ومواد كيميائية أخرى.

٤٧ - أما في الجزء الغربي من الجزيرة، فقد كان للبحرية مستودعات للذخائر حتى عام ١٩٤٨. وأعيد فتح هذا المرفق في عام ١٩٦٢ ثم أُغلق في عام ٢٠٠١. وفي فترة لاحقة من ذلك العام، أعادت البحرية ما قدره ١٠٠ ٣ فدان من الأراضي إلى وزارة الداخلية و ٠٠٠ ٤ فدان إلى بلدية بييكيس و ٨٠٠ فدان إلى صندوق بورتوريكو لحفظ البيئة.

(٣) انظر جريدة *El Vocero*، 19 آب/أغسطس ٢٠١٠.

٤٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُدرج جزء بييكيس الموجود في المنطقة المقترحة للتدريب على الأسلحة التابعة لأسطول المحيط الأطلسي في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة التي تضم أكثر مواقع النفايات خطورة في البلد.

٤٩ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أُعلن عن إبرام اتفاق اتحادي مشترك بين الوكالات بين وكالة حماية البيئة ووزارة البحرية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الداخلية التابعة للولايات المتحدة وكمنولث بورتوريكو من أجل تنظيف الأجزاء المتبقية من بييكيس والمياه المحيطة بها. وينص الاتفاق على إجراء تحقيق متعمق في الآثار البيئية المصاحبة للأنشطة السابقة والحالية التي يضطلع بها في بييكيس والمياه المحيطة بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المجتمع المحلي والبيئة.

٥٠ - أما جزيرة كوليبرا التي تقع على بعد نحو تسعة أميال شمالي بييكيس، فقد كانت أيضا جزءا من منشآت تدريب البحرية التابعة للولايات المتحدة. ورغم توقف العمليات العسكرية في جزيرة كوليبرا في عام ١٩٧٥ مراعاة لمشاعر القلق السائدة بشأن السلامة العامة، فقد ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة، ويُعزى هذا جزئيا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الموارد الاتحادية.

٥١ - وسعى ما يقرب من ٠٠٠ ٧ نسمة من سكان بييكيس إلى الحصول بصورة جماعية على تعويضات عن أضرار أصابت الصحة والممتلكات وقُدرت ببلايين الدولارات في قضية سانشيز وآخرون ضد الولايات المتحدة. وقد ادعوا في تلك القضية أن البحرية التابعة للولايات المتحدة قد ارتكبت إهمالا بتعريضها سكان بييكيس البالغ عددهم ٠٠٠ ١٠ نسمة لمستويات خطيرة من المواد السمية لأكثر من ٥٠ عاما، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان في بييكيس عن سائر بورتوريكو بثلاثين ضعفا وغير ذلك من الآثار الأخرى الطويلة الأجل. وقد فشل المدّعون في دعواهم.

٥٢ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ذكرت وكالة الولايات المتحدة لسجل المواد السمية والأمراض، في تقرير من ٣٦١ صفحة عُمم لتلقي تعليقات الجمهور عليه[٤]، أنها لئن كانت قد قبلت ادعاءات السكان المحليين بارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان وغير ذلك من المشاكل الصحية في بييكيس مقارنة بسائر أنحاء بورتوريكو، فإنه لا دليل على وجود صلة بين هذه المسألة والأنشطة العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة. وقد كان التقرير الذي طال انتظاره محل انتقادات واسعة النطاق من جانب المسؤولين البورتوريكيين وسكان

(٤) يمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الشبكي: www.atsdr.cdc.gov/hac/pha/vieques/2011_ViequesReport.pdf.

بييكيس الذين طالما شعروا بالاستياء نتيجة للمشاكل الصحية التي يتعرضون لها وتنسب المسؤولية عنها إلى أنشطة البحرية التابعة للولايات المتحدة التي استخدمت الجزيرة كميدان للقصف طوال ستة عقود. ورغم أن التقرير كاد أن يكون خاتمة لتحقيق اتحادي في المشاكل الصحية في بييكيس، فقد تعهد منتقدوه بأن يواصلوا معركتهم لصالح المرضى. وعارض التقريرَ أيضا المفوض المقيم في بورتوريكو وعضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، ستيف روثمان (A/AC.109/2012/L.13).

٥٣ - وفي التقرير الجديد، ذكرت الوكالة في معرض إشارتها إلى البيانات العلمية المعروضة بشأن المشاكل الصحية في بييكيس، أن أوجه القصور التي شابت تلك التحليلات تثير قدرا كبيرا من البلبلة وتجعل إمكانية تفسيرها عسيرة. وأضافت الوكالة أن ارتفاع مستويات بعض المواد الكيميائية التي وجدت في أجسام السكان يمكن أن يعزى إلى أسباب غير النشاط العسكري. واقترحت الوكالة أن يعمل مسؤولو الولايات المتحدة مع حكومة بورتوريكو على الحصول على عينات إضافية ورصد الأحوال الصحية في بييكيس.

٥٤ - ويتضمن التقرير تحذيرا من أن بعض المناطق الواقعة في ميدان القصف القديم لا تزال تشكل خطرا، فقد ورد فيه أن البيانات المجمعة حديثاً تبين أن احتمال التعرض للتلوث في تلك المناطق لا يزال قائما، مما قد يشكل شاغلا من شواغل الصحة إذا ما ارتادها السكان. وذكرت بحرية الولايات المتحدة أن قواتِها قامت في عام ١٩٩٩ عن طريق الخطأ بإطلاق ٢٦٣ من الذخائر المزودة برؤوس اليورانيوم المستنفد على ميدان القصف في بييكيس، منتهكة بذلك القانون الاتحادي.

٥٥ - ويشير بعض المراقبين إلى أن التقرير الجديد يتضمن استنتاجاتٍ مكررة مستقاة من تقرير عام ٢٠٠٣ وتنقصه المصداقية. وكان من المقرر أن تحال تعليقات الجمهور إلى الوكالة المعنية بسجل المواد السمية والأمراض بحلول ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ وأن يعقب ذلك إصدار الوكالة تقريرا نهائيا يتضمن توصياتٍ بشأن العمل الذي ينبغي الاضطلاع به مستقبلا في بييكيس.

٥٦ - وشجب قادة المنظمات المناهضة للأعمال العسكرية في بورتوريكو، بمن فيهم واندا كولون كورتيس، رئيسة ”المشروع الكاريبي للعدل والسلام“، وسونيا سانتياغو، رئيسة منظمة ”أمهات ضد الحرب“، المشاريع الرامية إلى بناء منشآت عسكرية حديثة (A/AC.109/2012/L.13) باعتبارها تشكِّل تعزيزا لوجود الولايات المتحدة العسكري في بورتوريكو.

جيم – التطورات الاقتصادية

٥٧ – ظلت بورتوريكو تعاني من الكساد الاقتصادي من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١ في ظل ديون تقدر بـ ٦٨ بليون دولار. ولا تزال التوقعات المالية هشة. وتشير التقديرات إلى أن النمو ستعرقله معدلات البطالة المرتفعة التي تبلغ نسبة ١٣,٧في المائة، وهي من أعلى معدلات البطالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وترتفع معدلات الجريمة، التي ترتبط أيضا بالأنشطة غير المشروعة، ارتفاعا شديدا. وكان الخفض الهائل في الإنفاق، كما حدث مثلا بالاستغناء عن الآلاف من العاملين في القطاع العام، قد أسفر عن استياء شعبي واسع النطاق.

٥٨ – ولدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من موقعها الجغرافي كجزيرة وصلاتها الوثيقة باقتصاد الولايات المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، أُلغي عدد من الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات الأمريكية العاملة في بورتوريكو، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمادة ٩٣٦ من قانون ضريبة الدخل في الولايات المتحدة والتي كانت سخية للغاية. ووفقا للتقديرات الأخيرة، نما الاقتصاد في عام ٢٠١٢ بمعدل متواضع بلغ ٠,٧ في المائة. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، من المتوقع أن تبلغ نسبة التوسع الاقتصادي ١,٢ في المائة و ٢ في المائة، على التوالي.

٥٩ – وفي تقارير صدرت في الآونة الأخيرة عن مجلس التخطيط في بورتوريكو والإدارة البورتوريكية لشؤون العمل والموارد البشرية، قُدِّر العجز في الميزانية الحكومية بمبلغ ١,٢٩ بليون دولار. وتعكس البيانات الواردة من هذين الكيانين أيضا أن النمو في الناتج القومي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ كانت نسبته –٠,٢ في المائة. ويضاف إلى ذلك أن الدين العام (ديون الحكومة المركزية والبلديات والشركات العامة) بلغت حصته من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ ما نسبته ٧٧,٥٩ في المائة، وقد ارتفعت تلك الحصة لتصل إلى ٩٤,٠٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، فُقد على مدى السنوات الخمس الماضية أكثر من ٦٠ ٠٠٠ وظيفة من وظائف القطاع العام، منها ٤١ ٠٠٠ وظيفة فُقدت منذ عام ٢٠٠٩. وتشير البيانات إلى أن النسبة المئوية لسكان بورتوريكو الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت ٤٤,٨ في المائة. وبلغ عدد حالات الإفلاس (بما في ذلك الشركات والأفراد) ١٠ ١٨٤ في عام ٢٠٠٩ و ١١ ٨١٠ في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة ١١,٥ في المائة في سنة واحدة[٥].

(٥) مجلس التخطيط في بورتوريكو، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٩، والمصرف الإنمائي الحكومي.

٦٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، انضمت حكومة بورتوريكو إلى جهات ذات مصلحة لممارسة الضغوط على كونغرس الولايات المتحدة من أجل إقرار تعديل جديد (H.R.3020) لقانون ضريبة الدخل الاتحادي يجيز لشركات بورتوريكية معينة أن تختار معاملتها كشركات محلية (أي من شركات الولايات المتحدة). ويسمح هذا التعديل للإقليم بالاستمرار كملاذ ضريبي خارجي للشركات المتعددة الجنسيات. والإعفاءات الضريبية تُطبق منذ أكثر من ٦٠ عاما، إلا أن أثرها كان حتى الآن ضئيلا على معدلات البطالة المرتفعة والمشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تفاقمت.

٦١ - وفي عام ٢٠١٠، بلغت أرباح الشركات الأجنبية العاملة في بورتوريكو أكثر من ٣٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ٢,٥ بليون دولار عن الأرباح التي سجلت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٦٢ - وفي تقرير نُشر في موقع حكومة بورتوريكو على الإنترنت عن اتجاهات وتوقعات الاقتصاد في بورتوريكو وأعدّ بدعم مالي من منحة اتحادية من الولايات المتحدة، جاء أن اقتصاد بورتوريكو، بعد فترة من التوسع الاقتصادي الكبير خلال الخمسينات والستينات (بلغ متوسط النمو السنوي ٥,٣ في المائة و ٧ في المائة على التوالي)، قد شهد تباطؤا مستمرا، مع أنه تدريجي، في العقود الأربعة الماضية. وانكمش المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي الحقيقي من ٣,٥ في المائة في السبعينات إلى ٢ في المائة في الثمانينات وإلى ٢,٨ في المائة في التسعينات، ومن المتوقع ألا تتجاوز نسبة النمو في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ الصفر في المائة. وشهدت أرقام النمو الحقيقي مقيسا حسب العقد انخفاضا منذ السبعينات. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، كانت سنة ٢٠٠٣ الوحيدة التي سجل فيها نمو بنسبة زادت عن ٢,٥ في المائة، بانخفاض عن نسبة العقد السابق التي بلغت ٢,٧ في المائة في المتوسط. وخلال الفترة نفسها، انخفضت العمالة في القطاع الخاص بنسبة ٣,٩ في المائة أو بمقدار ٤١٦ ٢٨ وظيفة، وزادت العمالة في القطاع العام، بما في ذلك سائر فروع الحكومة بمقدار ٢٨٣ ٢ فردا. وفي السنة المالية ٢٠٠٩، وصل المعدل المتوسط للبطالة إلى ١٣,٤ في المائة، بزيادة قدرت نسبتها بـ ٢,٥ في المائة في السنة. وفي الوقت نفسه ما فتئت العمالة في القطاع الخاص تتناقص باستمرار خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يشير إلى الافتقار إلى مصادر جديدة للعمالة.

٦٣ - وقوبلت بالاستياء سياسة خصخصة المؤسسات العامة أو مكوناتها بوصفها تدبيرا من تدابير التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الاحتجاجات الواسعة ضد اقتراح خصخصة إدارة مطار لويس مونيوز مارين الدولي في بورتوريكو، وافقت إدارة الطيران الاتحادية على التعاقد

مع الشركة القابضة لمطار أيروستار. وفي ظل الإكراهات الاقتصادية الحالية، خُفضت درجة التصنيف الائتماني لحكومة بورتوريكو، مع تراجع قيمة السندات المبيعة إلى مستوى مساو تقريبا لمستوى السندات غير المرغوب فيها.

٦٤ - وبدأت حكومة بورتوريكو في أيار/مايو ٢٠٠٩، كتدبير تقشفي لتخفيض العجز في الميزانية الذي بلغ حينذاك ٣,٢ بليون دولار ولمعالجة مسألة ارتفاع العمالة في القطاع العام، في تخفيض عدد العاملين، فأُنهيت خدمة ٤٠٠ ١٠ موظف حكومي. وبالإضافة إلى ذلك، أنهيت خدمة ٠٠٠ ٧ عامل آخرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ٠٠٠ ٢ غيرهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فبلغ المجموع نحو ٠٠٠ ٢٠ عامل. وتمثل الهدف المعلن لحاكم بورتوريكو في تخفيض الإنفاق الحكومي بمبلغ بليوني دولار.

٦٥ - وذكر مجلس التخطيط في بورتوريكو أن الصناعة التحويلية خسرت ٠٠٠ ١٤ فرصة عمل في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وانخفضت مبيعات الأسمنت لقطاع البناء بنسبة ٢٢,٧ في المائة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠[٦].

٦٦ - وفي الوقت نفسه، ما زال قطاع الزراعة في بورتوريكو ضيق النطاق بل ويتجه إلى الانحسار. وتشير الإحصاءات الزراعية الرسمية إلى أن بورتوريكو تستورد ٨٥ في المائة من الأغذية التي يستهلكها السكان، بسبب انعدام القدرة على التنافس مع وفورات الإنتاج الكبير للشركات الزراعية الكبرى في الخارج. وعلاوة على ذلك، قامت بورتوريكو بتخفيض إنتاجها الزراعي بنسبة ٢٠ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨.

٦٧ - وسجل قطاع الخدمات في بورتوريكو نموا مطردا في السنوات الأخيرة، وتشكل السياحة أحد مكوناته الرئيسية. وتشير التقديرات إلى أن كل ١٠٠ فرصة عمل في الفنادق تقابلها ١٧٨ فرصة عمل أخرى في الميادين ذات الصلة بالفنادق. ويتبين من الأرقام التي نُشرت أن نسبة العاملين في قطاع السياحة تناهز ٤,٥ في المائة من القوة العاملة. وبعد التباطؤ الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٨، بدأت السياحة تتعافى في عام ٢٠١٢. وتتعالى في الوقت الحاضر أصوات، من بينها صوت بيدرو بيرلويسي، مفوض بورتوريكو المقيم في واشنطن، المعاد انتخابه، من أجل إعفاء بورتوريكو من القوانين البحرية الأمريكية الاتحادية، التي ترى أن تطبيقها يرفع تكلفة المعيشة في الجزيرة.

(٦) المرجع نفسه.

رابعا – الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف – لمحة عامة

٦٨ – تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة لدراسة هذا الوضع، استنادا إلى القرار ٧٤٨ (د-٨) الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت الولايات المتحدة تؤكد أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، وأنها بذلك تقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها. وقد اعترضت قوى بورتوريكو التي تناصر إنهاء الاستعمار والاستقلال على هذا الموقف. ففي الفقرة ٩ من القرار ٧٤٨ (د-٨) أعربت الجمعية العامة عن تأكيدها بأنه سيتم إيلاء الاعتبار الواجب في حالة رغبة أحد طرفي الارتباط الذي تم الاتفاق عليه اتفاقا متبادلا في تغيير أحكام ذلك الارتباط.

٦٩ – وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرِّر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). وللاطلاع على المعلومات التي استجدت منذئذ، انظر الوثائق التالية: A/AC.109/L.1191 و Add.1 (للأعوام ١٩٧٤-١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (للأعوام ١٩٧٩-١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (للأعوام ١٩٨١-١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13 (للأعوام ١٩٨٤-١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (لعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (لعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (لعام ٢٠٠١)؛ و A/AC.109/2003/L.3 (لعام ٢٠٠٢)؛ و A/AC.109/2004/L.3 (لعام ٢٠٠٣)؛ و A/AC.109/2005/L.3 (لعام ٢٠٠٤)؛ و A/AC.109/2006/L.3 (لعام ٢٠٠٥)؛ و A/AC.109/2007/L.3 (لعام ٢٠٠٦)؛ و A/AC.109/2008/L.3 (لعام ٢٠٠٧)؛ و A/AC.109/2009/L.13 (لعام ٢٠٠٨)؛ و A/AC.109/2010/L.14 (لعام ٢٠٠٩)؛ و A/AC.109/2011/L.13 (لعام ٢٠١٠)؛ و A/AC.109/2012/L.13 (لعام ٢٠١١).

باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٧٠ – في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر

A/AC.109/2012/L.2)، أن تتناول البند المعنون ”مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن بورتوريكو“ وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٧١ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وجّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات طلبت من اللجنة أن تستمع إليها بشأن موضوع بورتوريكو. ووافقت اللجنة الخاصة على هذه الطلبات، واستمعت إلى عدد من ممثلي المنظمات المعنية في جلستيها السادسة والسابعة (انظر A/AC.109/2012/SR.6 و ٧).

٧٢ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2012/L.7.

٧٣ - وفي الجلسة السابعة المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه أيضا، وفي أعقاب البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من مصر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز) ونيكاراغوا وفترويلا (جمهورية - البوليفارية) وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإكوادور والجمهورية العربية السورية وكوبا (انظر A/AC.109/2012/SR.7)، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2012/L.7 بدون تصويت. وعقب اتخاذ هذا القرار، أدلى ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٤ - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراءً بشأنه.